

مشاريع "برستيچ" ضخمة يطرحها بن سلمان للتغطية على أزمات السعودية



التغيير

قال موقع دويتشه فيله dw الألماني إن محمد بن سلمان يطرح مشاريع "برستيچ" ضخمة للتغطية على أزمات المملكة.

وذكر الموقع أن تمسك السلطات في المملكة وعلى رأسها بن سلمان بإنجاز مشاريع "برستيچ" ضخمة من الصعب تقدير جدواها الاقتصادية غير واقعي.

وأشار الموقع إلى أن من هذه المشاريع بناء مدينة "نيوم" المستقبلية النموذجية ومشاريع الجزر السياحية في البحر الأحمر.

وتقدر تكاليف مدينة نيوم لوحدها بنحو 500 مليار دولار، في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة أصول الصندوق السيادي بنسبة تزيد على 40 بالمائة، أو إلى أقل من 400 مليار دولار.

وأبرز الموقع أن تحديات السنوات الست الأخيرة دفعت المملكة إلى استنزاف القسم الأكبر من احتياطاتها المالية.

إضافة إلى اللجوء لأول مرة في تاريخها إلى اقتراض عشرات المليارات من الخارج.

وتشكل تكاليف الحرب التي تقودها المملكة على اليمن وصفقات الأسلحة الضخمة في وقت تراجعت فيه أسعار النفط بمعدل يتراوح بين 30 إلى 50 بالمائة أبرز هذه التحديات.

وبحسب الموقع فإن لجوء الحكومة إلى مصادرة قسم من أموال عشرات الأمراء ورجال الأعمال الأثرياء وفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 15 بالمائة وتجميد وتأخير إنجاز الكثير من المشاريع لا يكفي لمواجهة نقص الموارد المالية اللازمة للحكومة التي تشتري أسلحة تعادل ما تشتريه قوة عظمى وأكثر من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط.

وتعاني المملكة من العجز المالي منذ تراجع أسعار النفط عام 2014، ومع اندلاع جائحة كورونا تزايد هذا العجز الذي يتوقع أن يصل إلى أكثر من 100 مليار دولار حسب مصادر ألمانية.

وعلى ضوء التعثر في توفير الموارد المالية اللازمة لسد هذا العجز.

لا تتردد المملكة في اتخاذ إجراءات اقتصادية قسرية يمكن القول إنها عدائية تجاه حلفائها وجيرانها في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وفي هذا الإطار يأتي قرار المملكة قبل أيام بوقف التعامل اعتباراً من عام 2024 مع الشركات الأجنبية العالمية التي تقيم مقرات إقليمية لها خارج المملكة.

واعتبر الموقع أن المنافسة مع المملكة لن تكون متكافئة بحكم الثقل السياسي والاقتصادي للمملكة ودسامة مشاريعها بين دول المجلس.

وهكذا فإن القرار يهدد بحرمانهم من خدمات وأنشطة شركات ومصارف دولية أجنبية اتخذت من مدنها مقرات إقليمية للقيام بأنشطتها.

ويتخذ عدد من هذه الشركات من الدوحة أو المنامة مقرات لها، غير أن القسم الأكبر منها تستضيفه الإمارات وعلى رأسها إمارتي دبي وأبو ظبي.

ومن هنا يتوقع أن تكون الإمارات حليف المملكة أكبر المتضررين من القرار في حال قامت شركات أجنبية بنقل مقراتها الإقليمية إلى سوق المملكة الأكبر في منطقة الخليج.

في هذا السياق يرى ناصر الشيخ، المدير السابق للدائرة المالية في دبي إن "تحرك الرياض يتناقض أيضا مع مبادئ السوق الخليجية الموحدة".

بالمقابل ينفي وزير المالية محمد الجدعان أن يكون للقرار علاقة "بمدن مثل دبي أو أبو ظبي، بل بحق المملكة في أن يكون لديها نصيبها العادل من المقرات الإقليمية".

ويقول المسؤولون في المملكة إن بلادهم التي تتمتع بأقوى اقتصاد عربي يبلغ ناتجه الإجمالي 800 مليار دولار لا تستضيف سوى 5 بالمائة من المقرات الرئيسية للشركات الكبرى في منطقة الخليج.

لا تريد المملكة منافسة دبي والإمارات الأخرى على اجتذاب مقرات الشركات والبنوك وحسب، بل تريد أيضا استنساخ تجربتها في السياحة والترفيه والخدمات المالية والعقارية وجذب الاستثمارات والكفاءات الأجنبية.

غير أن فرص الرياض والمدن في المملكة والخليجية الأخرى ضعيفة في سباق منافسة دبي وأبو ظبي ومدن إماراتية أخرى بسبب البنية التحتية والمالية والقانونية الأكثر تطورا في الخليج.

كما تتمتع الإمارات وخاصة إمارة دبي ببساطة الإجراءات البيروقراطية والاعفاءات الضريبية الطويلة الأجل وتعتبر قوة العمل الأجنبية الماهرة وشروط إقامتها وعملها الأسهل في منطقة الخليج.

وتعد الأجواء الاجتماعية في دبي الأكثر انفتاحا في الخليج بالنسبة لظروف العيش والسكن والإقامة مقابل غياب هذه الأجواء في مجتمعات محافظة كالمجتمع في المملكة.

وتحتضن الإمارات نحو 150 شركة من نحو 200 شركة عالمية تتخذ من الشرق الأوسط وإفريقيا مقرات إقليمية لها.

ويصل نصيب دبي لوحدها إلى أكثر من 100 شركة. وتُعد الإمارات من بين أكثر الدول جذبا للاستثمار والدولة العربية الأولى على هذا الصعيد.

القرارات القسرية تضر بالجميع

كان من المفترض أن تؤدي الصعوبات المالية التي زادت من حدتها جائحة كورونا إلى قيام حكومة المملكة بوقف إصلاحات اقتصادية واجتماعية أكثر جرأة.

وذلك بالتزامن مع وقف الحرب المدمرة التي تستنزف الاقتصاد في المملكة وخلفت أكبر كارثة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية.

غير أن إجراءات مثل وضع الشركات الأجنبية العالمية أمام خيار نقل مقراتها إلى المملكة مقابل عقد الصفقات معها لا يساعد على الإصلاح.

ولا يساعد كذلك على توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الضخمة التي كان من الأفضل إعادة النظر فيها بسبب الضربة القاصمة التي تعرض لها قطاع السياحة والترفيه في كل أنحاء العالم بعد اندلاع جائحة كورونا.

نقاط ضعف المملكة

ويعود السبب في ذلك إلى أن السوق الإماراتية بحكم تشابكها مع أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا ووسط آسيا أكثر جاذبية للشركات والاستثمارات الأجنبية من سوق المملكة التي ما تزال من الأسواق المنغلقة على العالم نسبيا.

كما أن القطاع الخاص في المملكة أقل ديناميكية ومرونة فيها من مثيله الإماراتي بحسب الموقع الألماني.

وعلى الصعيد الخليجي لا يساعد قرار المملكة على تعزيز التعاون الاقتصادي في إطار السوق الخليجية المشتركة التي تتعرض لنكسة بعد الأخرى.

واليوم وبعد عقود على هذه السوق لم يعد أحد يتحدث عن مشاريع مشتركة تؤدي إلى تكامل الصناعات والخدمات فيها ولا عن عملة مستقبلية لها على غرار منطقة اليورو.

وخلال الأزمة الأخيرة مع قطر ومقاطعتها تباعدت الأسواق الخليجية عن بعضها وأعلنت كل من دولها عن الرؤية الخاصة بها للتنمية المستقبلية.

وهكذا أضحت لدينا رؤية خاصة بالمملكة وأخرى بالكويت وثالثة للإمارات ورابعة لسلطنة عُمان وما إلى ذلك.

ومع استمرار سياسيات كهذه ليس من المستبعد تبادل المزيد من العقوبات التجارية على غرار ما حصل بين قطر والدول التي قاطعتها وتشردم هذه السوق وتحولها إلى أسواق صغيرة طاردة للاستثمارات العالمية لأن الخليج لا سيتحمل أكثر من دبي واحدة للخدمات والتجارة والسياحة.